المحاضرة الثانية:

حركة الأمير خالد

بنهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وما نتج عنها من دمار وخراب بأوروبا، وما تعرضت له المستعمرات من تجنيد لأبنائها في الجيش أو للعمل في المصانع التي كانت أوروبا في حاجة ماسة لصناعاتها، وتطور العقليات والذهنيات نتيجة للتلاقح الفكري والاختلاط ما بين مختلف الشعوب مُستعمرة كانت أو مستعمرة، لاح في أفق الساحة السياسية الجزائرية، كما في باقي المستعمرات الأخرى، أمل تحقيق بعض المطالب التي كانت شعوب المستعمرات قد وُعدت بها عند اندلاع هذه الحرب، ودعمتها تصريحات الرئيس الأمريكي ولسن حول حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.

وهكذا فما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى كانت الساحة السياسية الجزائرية تنتعش بالأفكار الجديدة التي نتجت عن هذه الحرب، وإذا كانت العديد من الشخصيات السياسية قد برزت غداة الحرب وأرادت أن يكون لها دور فعال في مجتمعها إلا أن شخصية واحدة فقط تمكنت من مقارعة خصومها وفرض نفسها طيلة السنوات التي أعقبت الحرب وهي شخصية الأمير خالد ابن الهاشمي ابن الأمير عبد القادر. فمن يكون هذا الأمير وما الدور الذي لعبه في الساحة السياسية الجزائرية؟ خاصة وأنه غداة وفاته في 09 جانفي 1936 ووصول خبر ذلك إلى

الجزائريين أبنته معظم التشكيلات السياسية وتبنت أفكاره، كما ذكرت ببطولات جده الأمير عبد القادر. في حين لم يكن غلاة الاستعمار يرون فيه إلا الزعيم الوطني المعادي لفرنسا.

ولد خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بمدينة دمشق في 20 فيفري 1875. جاء مع والده إلى الجزائر سنة 1892، بعد أن سمح لهذا الأخير بالإقامة بها، ذلك أن أسرة الأمير عبد القادر كانت ممنوعة من الإقامة في كل المستعمرات الفرنسية بشمال افريقيا. ومن الجزائر أرسل إلى ثانوية لويس لقران Louis Le grand، وفي نهاية سنة 1892 التحق بكلية سان سير(Saint-Cyr) العسكرية. ويظهر أنه لم يكن مقتنعا بالدراسة في هذه المؤسسة. فهناك من يذكر أنه دخل هذه الكلية بإلحاح من والده، كما أنه كان يرفض ارتداء الزي العسكري الفرنسي أثناء العطلة، حتى لا يظهر به أمام أبناء وطنه. ومما يؤكد هذا "التمرد" أكثر أنه رفض التجنس بالجنسية الفرنسية[1] بالرغم من المزايا العديدة التي تقدمها هذه الأخيرة لصاحبها، وارتقى في المناصب العسكرية بصفته أهلي، فرقي إلى رتبة نقيب (قبطان) سنة 1908.

وعند اندلا ع الحرب العالمية الأولى في أكتوبر 1914 أُستدعي الأمير خالد من جديد للخدمة العسكرية، ولكنه سرعان ما رجع إلى الجزائر 1916 بسبب المرض، وأخيرا تقاعد نهائيا من الجيش الفرنسي سنة 1919 ليتفرغ بعدها للنشاط

[1] كانت الجنسية الفرنسية آنذاك تعطى لبعض الفئات بموجب قانون السيناتوس كونسيلت (14 جويلية 1865) ويشترط هذا الأخير على حاملها التخلي عن أحواله الشخصية.

السياسي. بداية من هذه السنة خاض الأمير خالد وإلى غاية نفيه من الجزائر معارك سياسية عديدة، وعلى جبهات متعددة في نفس الوقت؛ ضد الاندماجيين من الشبان الجزائريين، وضد الإدارة الاستعمارية والمتعاونين معها من الأوربيين والأهالي.

وقد برز الأمير خالد كشخصية وطنية لها وزنها على الساحة السياسية الجزائرية خلال الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة لشهر نوفمبر 1919. فقد تجاوزت الانتخابات البلدية لسنة 1919 النطاق المحلي وانطبعت بطابع سياسي، ودارت حول مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية من عدمه.

فقد انقسمت حركة الشبان غداة الحرب الكبرى إلى تيارين؛ تيار اندماجي يتزعمه الدكتور ابن التهامي[2] وتيار معارض للاندماج والتجنيس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية يتزعمه الأمير خالد. ففي الحملة الانتخابية كان الأمير خالد يصف منافسيه بالمرتدين، كما أنه لم يتوقف عن التذكير بكفاح ومواقف جده الأمير عبد القادر. وبالفعل فقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات شعبية الأمير، وهذا يرجع إلى الروح الوطنية التي كان يتسم بها. وقد جاء في أحد مقولاته: "إن الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي في قالب غير قالبه وفي قانون غير قانون أحواله الشخصية"(جريدة الأقدام 21-28 يونيو 1919) ومما

---

[2] هو بلقاسم بن أحميده المعروف بابن التهامي -أو بن تامي- من مواليد 1881 بمستغانم، درس الطب بجامعة الجزائر ثم بمونبولييه بفرنسا، تولى إدارة جريدة المستقبل الجزائري l'Avenir Algérien سنة 1920، ثم أنشأ جريدة **التقدم** (1923-1931)، كما تولى رئاسة فيدرالية النواب الأهالي منذ إنشائها في سبتمبر 1927. كان يعمل ضمن القوانين الفرنسية ويطالب بالاندماج الكلي للجزائر ضمن الأمة الفرنسية .

يؤكد الحس الوطني للأمير خالد أكثر أن بعض الدراسات قد أظهرت فيما بعد أنه أول زعيم وطني ظهرت لديه النزعة الوطنية بوضوح. ولذلك فهو لم يتردد في مطالبة الرئيس الأمريكي ويلسون "**بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت اشراف عصبة الأمم**".[3]

وقد شكلت قضيتا "الوطنية والاستقلال" من جهة و"المساواة" من جهة أخرى في مطالب ومواقف الأمير خالد مجالا للنقاش ما بين بعض المؤرخين والباحثين الجزائريين والفرنسيين. فهناك من لم ير في نشاط الأمير إلا الجانب الإصلاحي والمطالبة بالمساواة، في حين رأى آخرون أن الأمير أول من تبنى الفكرة الوطنية أو على الأقل كان من بين رواد الوطنية الجزائرية. ولم يتوقف هذا النقاش ويتم الاعتراف بوطنية الأمير خالد إلا بعد اكتشاف الرسالة التي بعث به للرئيس الأمريكي ولسون.

والحقيقة أن هؤلاء المؤرخين والباحثين لو تريثوا قليلا وبحثوا في تراث الحركة الوطنية لوجدوا إجابات عن استفساراتهم قبل أن ينطلقوا في ذلك الجدل الذي استمر لسنوات. فنظرا للأثر الذي تركته حركة الأمير خالد والانطباع الحسن لدى التشكيلات السياسية الوطنية، خاصة غداة وفاته في جانفي 1936، حيث ابنته معظم هذه التشكيلات وتبنت أفكاره. إلا أن ما يهمنا هو ما قيل فيه من قبل

---

[3] للمزيد انظر أبو القاسم سعد الله: "عريضة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ويلسون 1919"، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص ص 49-61

الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي تحدث آنذاك عن خصال الأمير وخاصة عن الرسالة التي بعث بها للرئيس الأمريكي.

فتحت عنوان "**الفقيد العظيم الأمير خالد بن الهاشمي**" كتب ابن باديس يقول: "**مات الأمير المعظم، والشهم الممجد، والوطني المقدام؛ صاحب المجد الأثيل، والنبل الأصيل، والحسب الشريف، الجامع بين التالد والطريف، الأمير خالد بن الأمير الهاشمي، بن سلطان الجزائر وفخر المجاهدين، السلطان الحاج عبد القادر بن محي الدين.**

"مات الذي تألق بدرا لامعا في سماء القطر الجزائري، وسطع كوكبا زاهيا في أفق السياسة المحلية والفرنسية؛ وكانت الصحف في الشمال الإفريقي، وفي فرنسا بأسرها، وفي أغلب بلد أوربا وكل بلاد الشرق، تهتف باسمه، وتردد أعماله، وتحرر الفصول الطويلة وتخصص الأعداد الجسيمة لمحاربة سياسته أو لتحبيذ خطته، مات ذلك الرجل في دار الغربة وان كان بين الأهل وذوي القربى؛ وفي مقر الإبعاد، وان كان في مسقط الرأس؛ فما اهتزت لموته أسلاك البرق، ولا تحركت لنعيه شركات الأخبار ....

أوشكت الحرب أن تنتهي، وكان الأمير خالد قد تحصل على إجازة طويلة فرجع إلى القطر الجزائري وأخذ يجس نبض مواطنيه ويستعلم عن نواياهم نحو وطنهم وهل هم مستعدون للقيام بحركة سياسية تجعل الحكومة تنفذ سريعا وعودها بتحرير القطر الجزائري: فلم يجد عندئذ إلا الخوف والجمود.....

فرأى الأمير خالد يومئذ أن يرمي بدلو الجزائريين الدَلاء ويعرض قضيتها على الرئيس ولسون أثناء انعقاد مؤتمر فرساي حتى إذا ما نجحت حركة تحرير الشعوب كان الشعب الجزائري من جملة من يشملهم ذاك التحرير....

حرر الأمير ورجاله عريضة للرئيس ولسون، بينوا فيها حالة الجزائر في ذلك الوقت، وطلبوا فيها إدخال القطر الجزائري تحت جمعية الأمم، وتحت إشراف وعناية دولة تختارها تلك الجمعية، ولم تكن جمعية الأمم قد خرجت لعالم الوجود.

فلما ولدت ضعيفة هزيلة، ولما أخفق ولسون في تنفيذ أفكاره العالية السديدة ولما انتصرت الأفكار القديمة الاستعمارية التي يمثلها لويد جورج وكليمانصو وأضرابهم، خابت آمال الأمم الصغيرة المستعمرة، وانهالت صروح الأوهام التي تعلقت على ذلك المشروع الجميل، ورجعت كل أمة إلى حكومتها تفاوضها وترجو أن تتحصل منها على أقصى ما تستطيع من الحقوق والحريات.

يومئذ أخذ خالد رحمه الله برسم خطة مفاوضة الحكومة الفرنسية، ويكون واجهة من المسلمين الجزائريين، ويسعى للإحراز على الحقوق الفرنسية التي وعدت بها حكومة فرنسا مسلمي الجزائر....

وقد تقدم الأمير خالد خلال هذه الفترة بجملة من المطالب منها: **إلغاء القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون العام على سكان الجزائر بدون تمييز –**

المساواة ما بين الفرنسيين والجزائريين– التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي – التعليم الإجباري باللغتين الفرنسية والعربية – حق المواطنة الفرنسية مع احترام قانون الأحوال الشخصية.

وتبين هذه المطالب ما كان يعانيه الجزائريون من السياسة الاستعمارية الفرنسية، ذلك أنه على الرغم من سياسة الادماج التي كانت تنوي فرنسا اتباعها منذ سنة 1834، واعتبارها العمالات الجزائرية الثلاث؛ الجزائر، قسنطينة ووهران، كعمالات فرنسية، إلا أنها لم تتأخر في اصادر العديد من القوانين التي تحد من تمتع الجزائريين بحقوقهم، وخاصة قانون الانديجينا الذي يفرض قوانين استثنائية عنصرية ضد من كانوا يسمونهم بالأهالي آنذاك.

كما أن الجزائريين لم تكن لهم حقوق سياسية تسمح لهم بالتمثيل في المجلس الوطني الفرنسي، فقد كان الأوربيون في الجزائر يبعثون بممثلين عنهم للبرلمان الفرنسي، في حين لم يتمكن الجزائريون من إرسال ممثلين عنهم لهذا البرلمان إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد لعبت جريدة **الإقدام**، المزدوجة اللغة، التي أسسها الأمير خالد في 1919، دورا بارزا في الدفاع عن هذه المطالب وعن مصالح المسلمين، كما نددت بالاعتداءات الإدارية وفضح رؤساء الأهالي الموالين لها. ولم يتراجع الأمير خالد في طرح مطالب الجزائريين من جديد في الخطاب الذي ألقاه أمام رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ميلران (Alexandre Millerand) في أفريل 1922، بمناسبة زيارة هذا الأخير للجزائر. ومن المعلوم أن إجابة هذا الأخير كانت مخيبة

للآمال، فهو يرى أن قانون 04 فيفري 1919 قد حقق "المساواة" في العديد من المجالس، وعليه لا بد من الانتظار لمعرفة نتائج ذلك. غير أن هذا الأمر لم يثن من عزيمة الأمير خالد من مواصلة طرح مطالبه خاصة في المجالس التي أنتخب فيها؛ المجالس المالية والمجلس العام لمدينة الجزائر.

غير أن النجاح الذي حققه الأمير خالد على منافسيه والدعاية التي كان يقوم بها ضد الإدارة الاستعمارية ومعاونيها لم تُبق هذه الأخيرة مكتوفة الأيدي، لذلك بدأت تدبر للقضاء على نفوذ الأمير خالد السياسي، ثم تمكنت في الأخير من ابعاده من الجزائر مع نهاية شهر جويلية 1923، ولذاك ذهب إلى مصر. وبعد سنة من ذلك (جويلية 1924) توجه نحو فرنسا بعد انتصار الاتحاد اليساري (Cartel des Gauches)، بقيادة إدوارد هريو (EdouardHerriot)، فنظم عدة لقاءات مع المهاجرين الجزائريين وعمال إفريقيا الشمالية واليساريين الفرنسيين. وقد كان يشرح في كل هذه التجمعات وضعية الجزائريين السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، ويقدم بعض الحلول لذلك. كما استغل فرصة وجوده بفرنسا وبعث برسالة إلى إ. هريو، في جويلية 1924، تتضمن مطالب الجزائريين الأساسية، معتقدا بإمكانية استجابة اليساريين لمطالب الجزائريين، والمتمثلة في:

-تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة متساوية مع نسبة الأوربيين.

-إلغاء كل القوانين والإجراءات الاستثنائية المسلطة على الجزائريين.

-المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين في ما يخص الخدمة العسكرية

- السماح للجزائريين بتولي كل المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز.

-إجبارية التعليم وحريته بالنسبة للجزائريين المسلمين.

-حرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات.

-تطبيق مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الدولة...الخ.

وإذا كان الأمير خالد لم يجد استجابة، حتى لبعض من هذه المطالب من طرف حكومة إ. هريو، إلى غاية تاريخ استقراره بسوريا 1926، فإنه ترك عكس ذلك أثرا طيبا على الحركة الوطنية فيما بعد. ويظهر ذلك في أن العديد من التشكيلات السياسية والشخصيات قد تبنت برنامجه وابنته بعد وفاته مذكرة بخصاله وبنضاله السياسي خلال العشرينات.

المحاضرة الثالثة:

نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري

أولا- نجم شمال افريقيا

عند استقرار الأمير خالد في صائفة 1924 بفرنسا توطدت علاقاته بالأوساط اليسارية والمعادية للاستعمار، ونتج عن لقاءاته ونشاطاته تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا سنة 1926 على أيدي جماعة من مهاجري إفريقيا الشمالية، والتي كانت مفتوحة لعمال البلدان المغاربية الثلاثة. وقد عين الأمير خالد رئيسا شرفيا لها. وهناك من يعتقد أن النجم قد ظهر تحت مظلة الحزب الشيوعي الفرنسي، وبمساعدة من حاج علي عبد القادر، عضو الهيئة الادارية لهذا الحزب. ومهما يكن فإن النجم سرعان ما تحول إلى منظمة جزائرية خالصة، وتمكن شيئا فشيئا من الاستقلال والتخلص من تبعية الحزب الشيوعي بفضل مصالي الحاج (1898-1974)، الذي تولى الأمانة العامة للحزب بعد تأسيسه، ثم الرئاسة سنة بعد ذلك.

وقد حدد النجم مطالبه بوضوح على لسان رئيسه مصالي الحاج في المؤتمر الذي نظمته **رابطة التنديد بالقمع الاستعماري** الذي عقد ببروكسل (بلجيكا) في شهر فيفري 1927، والذي حضرته وفود من آسيا، إفريقيا وأوروبا. وتتلخص هذه المطالب في:

-استقلال الجزائر – جلاء قوات الاحتلال الفرنسية – تأسيس جيش وطني – حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الامبريالية والمعمرون....وارجاع الأراضي المحجوزة إلى الفلاحين الذين سلبت منهم. – ارجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية. إلى جانب هذه المطالب الأساسية فإن النجم

كانت له بعض المهام والمطالب التي كان ينوي تحقيقها على المدى القريب وهي: – **الالغاء الفوري لقانون الانديجينا والقوانين الاستثنائية – العفو عن كل المساجين والمبعدين – حرية الصحافة، الجمعيات والاجتماعات – التمتع بنفس الحقوق السياسية والنقابية التي يتمتع بها الفرنسي في الجزائر – تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية غلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام – انتخاب المجالس البلدية والعمالي بالاقتراع العام أيضا – التمتع بحق التعليم في جميع المراحل – انشاء مدارس للعربية – تطبيق القوانين الاجتماعية – اعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة.**

وبسبب هذه المطالب الثورية والدعاية الوطنية التي كان يقوم بها النجم فقد تم حله في 20 نوفمبر 1929 من طرف محكمة السين (La Seine)، ونتيجة لذلك فقد اضطهد قادته ولاقت جريدة **الأمة** (أكتوبر 1930)، الناطقة باسم الحزب المصادرة والمنع عديد المرات. ومع ذلك ففي ظل غياب النجم كانت النشاطات السياسية تقام باسم وحول هذه الجريدة. وفي نهاية شهر ماي 1933 عقد أهم مؤتمر للنجم والذي حدد فيه البرنامج السياسي والقوانين الداخلية والمطالب المستعجلة، وهي تقريبا نفس المطالب التي كان النجم قد قدمها من قبل.

بعد سنوات من الدعاية السرية ظهر الحزب تحت تسمية جديدة هي **نجم شمال افريقيا المجيد** (مارس 1934). غير أن هذه التسمية الجديدة لم تشفع له، فقد تمت متابعة أعضاء الهيئة الإدارية؛ مصالي، عمار عيماش (1895–

1957[4])، بلقاسم راجف(1909-1989)[5] بدعوى تأسيسهم لجمعية منحلة. ومع هذا فإن النجم بتسميته القديمة قد رجع إلى النشاط السياسي من جديد بعد حكم المحكمة ببطلان قرار الحل لنوفمبر 1929.

ومع مجيئ الجبهة الشعبية إلى الحكم في ربيع 1936 ساندها النجم، كما كان قد شارك في المظاهرات التي نظمت من قبل المنظمات اليسارية طيلة سنوات 1934 و1935 ضد الحركات الفاشية التي ظهرت في فرنسا، على منوال الحركات الفاشية في إيطاليا وإسبانيا والحركة النازية بألمانيا. وشارك النجم أيضا في مظاهرا

---

[4] ولد سنة 1895بالأربعاء ناث إراثن دخل المدرسة الفرنسية ثم تركها قبل أن يحصل على شهادة التعليم. أشتغل في مناجم المتلاوي بالجنوب التونسي في حدود سنة 1912 ثم هاجر إلى فرنسا وعمل في مناجم با دو كالي قبل اندلا ع الحرب العالمية الأولى، بعد الحرب سيكون له نشاط ضمن بعض النقابات اليسارية، وفي سنة 1931 ينخرط في نجم شمال إفريقيا، ليصبح بعد سنتين من ذلك 1933 الأمين العام لهذا الحزب، بعد توقيفه في نوفمبر 1934 سجن لمدة 06 أشهر، ثم بدأت خلافاته مع مصالي بسبب التحالف مع الأحزاب السياسية، وثم توقيفه من جديد بوصفه الأمين العام للنجم بعد حله. بعد اندلا ع الحرب العالمية الثانية رفض التعاون مع حكومة فيشي وكذلك مع الألمان، الأمر الذي دفع بهم إلى اعتقاله، وهو الأمر الذي أثر على صحته. بعد عودته للوطن في 1947 يحاول أن يعود للسياسة من جديد، لكن دون نتائج. وفي سنة 1950سيعود إلى قريته الأصلية أين يتزوج في وقت متأخر، في سن 50 سنة، ليتوفى بعد ذلك في سن 62 سنة.

[2] من مواليد 1909 بالأربعاء ناث إيراثن، هاجر إلى فرنسا في 1929 وتولى عديد الوظائف، انخرط في النجم كعضو ثم اصبح عضوا باللجنة المركزية، تولى مالية الحزب وإدارته والمسؤول على طبع ونشر جريدة الأمة. تم توقيفه وسجنه مثل عيماش بنفس التهم. بعد خروجه من السجن كان من المؤيدين للتقارب مع الجبهة الشعبية. عضو اللَجنة الإدارية لحزب الشعب الجزائري عند تأسيسه. أثناء الحرب العالمية الثانية تعامل مع الألمان.

الجبهة الشعبية في باريس (ماي 1936)، وفي احتفال العيد الوطني الفرنسي ليوم 14 جويلية. واستطاع بعد ذلك من تكثيف نشاطاته حتى أصبح له في أكتوبر 1936 ما يقارب 11 ألف منخرط. ومع هذا الوضع الجديد حول النجم نشاطاته من فرنسا إلى الجزائر. وتمكن أثناء التجمع الشعبي الذي عقد بمناسبة رجوع وفد المؤتمر الإسلامي من باريس يوم 02 أوت 1936 بالملعب البلدي بالجزائر من التعريف بمطالبه. وتبين من خلال الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج معارضة النجم لبعض بنود المؤتمر الإسلامي الجزائري المصادق عليها في جوان 1936، خاصة ما تعلق منها بالحاق الجزائر بفرنسا. ونتيجة لمواقف نجم شمال افريقيا من القضية الوطنية فقد تدهورت علاقاته مع الشيوعيين، الذين كانوا يساندون الجبهة الشعبية واصبحوا يتبنون سياسة اصلاحية في الجزائر، ولذلك فسرعان ما تم حل النجم في 26 جانفي 1937.

ثانيا: حزب الشعب الجزائري

بعد حل نجم شمال افريقيا استمرت النشاطات باسم **أحباب الأمة**، وهي المجموعات التي كانت موجودة من قبل، والتي كانت تقوم بنشر الجريدة والدعاية لها، وهي المجموعات التي اجتمعت يوم 11 مارس 1937بنانتير Nanterre بضواحي باريس وأعلنت عن تأسيس حزب الشعب الجزائري، وفي 14 افريل تم وضع القانون الأساسي للحزب بعمالة لاسين La Seine، وقد تضمنت اللجنة المركزية للحزب كل أعضاء النجم القدماء، كما ضمت أعضاء جدد آخرين. وقد تبنى حزب الشعب تقريبا كل مطالب النجم، غير أنه عدلها نوعا ما لتتماشى مع

الظروف الجديدة في الجزائر وتتلاءم مع الأوضاع العالمية. فهو قد تخلى عن مبادئه الثورية ولخص برنامجه في الشعارات الثلاث: **لا اندماج، لا انفصال وإنما تحرر**. فهو يرى أن مهمته المستعجلة تتمثل في النضال من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي للجزائريين. كما أن الحزب يرفض كل ادماج، لأن هذا الأخير مخالف لتقاليد الشعب الجزائري ولتاريخه، وبرفضه للإدماج فهو يعمل من أجل التحرير الكامل للجزائر دون أن يؤدي ذلك إلى الانفصال عن فرنسا.

وقد أوضح الحزب مطالبه من جديد سنة 1938 وكانت كالتالي: ففي الميدان السياسي يطالب **بإلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية، حرية الصحافة، الجمعيات والعمل النقابي...وكذلك تحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب بالاقتراع العام**. وفي الميدان الاجتماعي يطالب الحزب **بالتعليم الاجباري للغة العربية وتطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية، وتطبيق كل القوانين الاجتماعية والعمالية المعمول بها في فرنسا بالجزائر. وبالمساواة في تولي المناصب دون تمييز عرقي أو ديني. كما طالب بإلغاء النظام الإداري العسكرية في المناطق الجنوبية والغاء كذلك نظام البلديات المختلطة.**

ونتيجة للنشاط الواسع لحزب الشعب، من مشاركة في الانتخابات وتنظيم المسيرات، كالمشاركة في مسيرة 14 جويلية تحت العلم الجزائري، تم اعتقال قادة الحزب بتهمة المس بأمن الدولة وإعادة تشكيل جمعية منحلة، فأوقف يوم 27 أوت كل من مصالي، مفدي زكريا، خليفة بن عمار، غرافة ابراهيم، مسطول محمد

والحسين الأحول وأودعوا سجن بربروس. غير أن ذلك لم ينقص من شعبية الحزب، ذلك أن بعض المرشحين باسمه كالسيدين بومنجل والعامل دوار قد حققوا انتصارا كبيرا في انتخابات المجلس العام لعمالة الجزائر.

بعد سنتين من السجن تم إطلاق سراح مصالي الحاج يوم 27 أوت 1939، غير أن الإدارة الاستعمارية شددت الرقابة عليه، ثم أقدمت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية على حل حزب الشعب الجزائري يوم 29 سبتمبر ومنع صدور جريدة **الأمة**. كما أقدمت في 03 أكتوبر على إعادة توقيف مصالي الحاج من جديد مع العديد من زملائه، وحكم عليه فيما بعد (28 مارس 1941) بستة عشر سنة 16 أعمال شاقة وعشرون سنة 20 بالإبعاد من الجزائر.

المحاضرة الرابعة:

الحركة الإصلاحية وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

أولا- ظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر

إن كلمة إصلاح ليست غريبة عن الإسلام، فالقرآن الكريم قد ساهم في نشر فكرة الإصلاح في الجماعة الإسلامية. ومن بين الآيات العديدة التي تشير إلى

ذلك والتي كان المصلحون يرددونها كشعار لهم هي الآية 88 من سورة هود: "إن أريد الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلاَ بالله عليه توكلت وإليه أنيب". وظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان ثمرة لبذور زرعها بعض المصلحين المسلمين. ومن بين هؤلاء المصلح الكبير تقي الدين بن تيمية (08هـ/13م) الذي قاوم الخرافات والتوسل بالأولياء. أما في العصر الحديث فقد ظهر العديد من المصلحين ومن بينهم محمد بن عبد اوهاب (1703-1792) الذي قاوم البدع والتوسل بالأولياء وزيارة القبور. أما جمال الدين الأفغاني (1839-1897) فقد اهتم خاصة بالجانب السياسي، حيث حذر المسلمين من الخطر الاستعماري، وحاول توحيدهم ضد التوسع الأوربي في البلدان الإسلامية. في حين أن محمد عبده (1849-1905) قد اهتم أكثر الجانب الديني والاجتماعي. وبدون شك أن الجزائر كانت تتابع تطور هذه الحركة الإصلاحية بالمشرق.

ومن العوامل الداخلية التي ساهمت في بروز الحركة الاصلاحية بالجزائر الصحافة العربية التي ظهرت في بداية القرن العشرين والتي ساهمت في بث الأفكار الإصلاحية وخلق رأي عام لتقبل هذه الأفكار الجديدة. كما أن الثورة التعليمية التي احدثها الشيخ عبد الحميد بن باديس في قسنطينة ابتداء من سنة 1913 كان لها أثرا كبيرا. فقد استطاع ابن باديس أن يكَون نخبة من الطلبة الذين ساهموا في ما بعد في نشر الأفكار الإصلاحية في باقي أرجاء الجزائر. ومن العوامل الأخرى أيضا عودة بعض الطلبة المتشبعين بالفكرة الإصلاحية من الجامعات والمعاهد الإسلامية. ومن بين هؤلاء البشير الابراهيمي، الطيب العقبي ...وقد استقر كل واحد من هؤلاء في

منطقة معينة وبدا بنشر التعاليم والأفكار الإصلاحية التي كان قد تلقاها من قبل، وقد شكل هؤلاء النواة الأولى لجمعية العلماء.

ثانيا- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

إن ظهور جمعية العلماء سنة 1931 لم يكن بالأمر السهل في وسط استعماري، وبعد قرن كامل من الاحتلال. غير أن وجود بعض الشخصيات المؤمنة بفكرة الاصلاح وبضرورته هي التي جعلت ذلك ممكنا. ومهما تعددت الاراء واختلفت حول تأسيس الجمعية فإن ابن باديس هو صاحب الفكرة لتأسيس جمعية دينية، ذلك أنه كان يؤمن بالعمل الجماعي المنظم. وقد بدأ يعمل من أجل ذلك منذ أن زار البشير الابراهيمي في مدينة سطيف سنة 1924 وأخبره بعزمه على تأسيس جمعية دينية باسم **الإخاء العلمي** تجمع شمل العلماء والطلبة وتوحد جهودهم. غير أن هذا المشروع لم ير النور، ومع ذلك فإن الفكرة لم تمت، وقد أزدد نشاط العلماء بعد ذلك، وخاصة ابن باديس الذي قام بإصدار جريدة **المنتقد** (02 جويلية 1925)، وبعد تعطيلها من طرف الادارة الاستعمارية عوضها بجريدة **الشهاب** التي دعت كل العلماء إلى توحيد جهودهم لإنشاء جمعية دينية يكون هدفها تنقية الدين الإسلامي من الخرافات والبدع والعودة به إلى مصادره الأولى المتمثلة في القرآن والسنة. وبعد توجيه هذا النداء إلى العلماء المتواجدين في مختلف مناطق القطر الجزائري بدأت رسائل الموافقة ترد على مقر الجريدة. وكان من بين العلماء الأوائل الذين تحمسوا للفكرة واستجابوا للنداء الشيخ الطيب العقبي، ثم جاءت موافقة مبارك الميلي والعربي التبسي...

وكان لاحتفال فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر (1930) حافزا كبيرا لتأسيس جمعية العلماء. فقد رافق هذا الاحتفال تحديات سياسية واستفزازات دينية. في هذه الظروف قرر العلماء الانتقال من مرحلة التفكير والتحضير إلى مرحلة الانجاز. ففي يوم 05 ماي 1931 اجتمع اثنان وسبعون (72) عالما، جاؤوا من مختلف نواحي الجزائر، وصادقوا على القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانتخبوا الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها. وبعد ذلك تم توزع المسؤوليات على بقية الأعضاء. كما تم تعيين من يمثلون الجمعية في المناطق الثلاث، فاختاروا الطيب العقبي للجزائر العاصمة والبشير الابراهيمي لتلمسان والناحية الغربية. أما ابن باديس فقد بقي يدير جمعية العلماء من مدينة قسنطينة. وانطلق بعد ذلك العلماء يُنشطون في مختلف المجالات؛ الدينية، الثقافية، الاجتماعية وحتى السياسية.

ثالثا- نشاطات جمعية العلماء

إن الوضع الديني الذي كان سائدا في الجزائر عند تأسيس جمعية العلماء قد دفعها إلى تكثيف نشاطها في هذا الميدان. وقد اتبعت الجمعية في سبيل ذلك الأهداف والأساليب التالية: **تغيير المفهوم الديني السائد، العودة بالدين الإسلامي إلى صفائه الأول ومحاربة الطرق الصوفية والزوايا** التي ساهمت في تشويه الإسلام بما ادخلت عليه من خرافات وبدع، وأخيرا **الدعوة إلى استقلال شؤون العبادة الإسلامية عن الإدارة الفرنسية.**

فقد اوضحت الجمعية في أصول دعوتها "أن الإسلام هو دين الله الخالد الذي يدعو إلى الأخوة الإسلامية والأخوة الإنسانية، ويسوي في الكرامة البشرية والحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس والألوان، فهو يفرض العدل بين الناس ويدعو إلى الإحسان ويحرم الظلم والاستعباد، وينكر البدع. وتعتبر الجمعية أن التوحيد هو أساس الدين، فكل شرك في الاعتقاد أو في الفعل هو باطل وغير مقبول". ولم يكن هدف جمعية العلماء مقتصرا على الدعوة إلى الإصلاح الديني القائم على ضرورة العودة بالإسلام إلى منابعه الأساسية، وإنما كانت تهدف أيضا إلى بعث الثقافة العربية الإسلامية في بلد تفترض فيه القوانين الفرنسية دمجه دمجا كليا بفرنسا وتتولى المدرسة الفرنسية وحدها مهمة نشر التعليم. وكانت الجمعية ترى أن نشر الإصلاح الديني والفكري لا يمكن أن يتم إلاَ إذا كان مصحوبا بالتعليم. ولذلك قامت الجمعية بتشييد مئات المدارس العربية الحرة في مختلف المدن الجزائرية، بالرغم من تعرض الحركة التعليمية الإصلاحية للمضايقات والعراقيل الإدارية التي كانت تصدر القرارات والمراسيم للحد من نشاط رجال الجمعية وأشهرها مرسوم 08 مارس 1938.

وفي الميدان السياسي كانت جمعية العلماء تحاول منذ ظهورها الابتعاد قدر المستطاع عن هذا الميدان، حتى تتفادى مضايقة الإدارة الاستعمارية لها وتتمكن من تحقيق أهدافها الدينية والثقافية. ولذلك خضع نشاط الجمعة في الميدان السياسي للظروف والعوامل السياسية التي كانت تمر بها الجزائر. ولذلك أتصف هذا النشاط بالمرونة والتكيف مع الظروف. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها الجمعية فإن مبادئ العلماء لم تتغير في جوهرها، ويتجلى ذلك في موقفها من

قضيتي التجنيس والاندماج. فقد هاجم العلماء بقوة محاولة فرنسا لتجنيس الجزائريين والتي تؤدي حتما إلى التخلي عن الشريعة الإسلامية والهوية الوطنية واللَغة والتاريخ. كما حاولت قطع الطريق على من كان يسمى بالنخبة آنذاك ومنعها من الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي. وخير جواب لجمعية العلماء على محاولات النخبة في سعيها للاندماج بفرنسا ما رد به ابن باديس على فرحات عباس في شهر أفريل 1936، والفتوى التي أصدرتها جمعية العلماء بخصوص التجنس بالجنسية الفرنسية والتي حرمتها واعتبرت المتجنس مرتدا عن الإسلام. ولذلك عارضت الجمعية كل الاجراءات والمحاولات المؤدية إلى محو خصائص الجزائر الدينية والقومية والثقافية، كما حاربت كل التيارات المطالبة بفرنَسة الشعب الجزائري سواء عن طريق الثقافة أو القوانين.

وفي المجال الاجتماعي أولت الجمعية أهمية كبيرة لوضعية الشباب الجزائري، فقد أدركت منذ البداية أن مستقبل الحركة الإصلاحية يتوقف على الشباب. ولذلك وجهت قسطا كبيرا من نشاطاتها نحو المجالين التربوي والاجتماعي الخاص بالشباب. وإذا كانت نسبة قليلة من هؤلاء تتلقى تعليمها في مدارس الجمعية فإن النسبة الساحقة كانت إما معرضة للجهل أو لمحاولات التفرنس. ولمقاومة هذه الأمراض السلبية قام العلماء بحركة كبيرة على مستوى كل القطر الجزائري ، وذلك بإنشاء المئات من الجمعيات والنوادي الثقافية التي كان الهدف منها توفير أمكنة عامة تجمع الشبان الجزائريين على اختلاف نزعاتهم الفكرية والثقافية والسياسية، ويمكن عن طريق البرامج الثقافية والارشادات الدينية التي تقدم في هذه الأماكن من وضع هؤلاء الشبان في جو مشبع بمبادئ الإسلام والعروبة.

وفي المجال الاجتماعي دائما شجعت جمعية العلماء الشبان على إنشاء المنظمات الكشفية. وكانت الكشافة في الجزائر قبل الثلاثينات فرنسية خالصة حتى جاءت الاحتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر ومشاركة الكشافة الفرنسية في عروض التحدي والاستفزاز للشعور الديني والوطني الجزائري عندئذ انسحب الكشافون الجزائريون من صفوفها ونظموا كشافة مستقلة بهم. وكان محمد بوراس أول من أنشأ فوجا للكشافة الجزائرية سنة 1930، وبعد ذلك تم توحيد الأفواج الكشفية الجزائرية في منظمة واحدة حملت اسم **الكشافة الإسلامية الجزائرية**. وقد انعقد أول مؤتمر لها بالعاصمة في جويلية 1939 برئاسة ابن باديس. وكان شعار المؤتمر هو نفس شعار الجمعية **الإسلام ديننا، العربية لغتنا والجزائر وطننا**. وكانت أغلب الأناشيد التي نظمت للحركة الكشفية الجزائرية من وضع شعراء الحركة الإصلاحية والوطنية؛ من أمثال محمد العيد آل خليفة ومفدي زكريا.